محليات

مواطنون يشتكون تعقيد الإجراءات في مديرية نقل السويداء

عبير صيموعة

اشتكى مواطنون لـ«الوطن» من التأخير في عملية نقل أضابير الآليات من مديريات النقل في المحافظات إلى السويداء وبالعكس، والتي يستغرق بعضها أشهراً وقد يصل إلى سنوات، ومن عدم إعطاء أي بيانات لنقل الآلية أو صورة عنها إلا بعد نقل الإضبارة من مديرية النقل التي تم نقل الآلية منها إلى المديرية التي تم التسجيل ضمنها، على الرغم من أن هذه الإجراءات لا علاقة للمواطن صاحب الآلية بها، وهي عمل مؤسساتي من مهام المديرية.

ورغم صدور الوكالة الخاصة بالنقل أو الترسيم أو الفروغ من القصر العدلي وإيصالها باليد إلى مديرية النقل إلا أن عقد الإجراءات تقوم المديرية بمطابقتها وإعادتها إلى القصر العدلي ليتم مطابقة الوكالات بين دمشق والسويداء أو بالعكس عن طريق الإيميلات الأمر الذي يؤدي إلى تأخير معاملات النقل يصل بعضها إلى شهر أو شهرين.

كما أشار كثير من المواطنين القادمين من خارج المحافظة إلى التعقيدات والصعوبات التي تواجه عملية نقل آلياتهم ضمن مديرية نقل السويداء رغم تسليمهم أوراق آلياتهم النظامية لمكاتب تعقيب المعاملات والتي تعتبر وكيلاً رسمياً للشخص تنوب عنه، واشتكت المكاتب الروتين والبيروقراطية المتبعة من الإدارة والتأخير في معاملات نقل آلياتهم وتحول معظم موظفي المديرية إلى معقبي معاملات.

واشتكى البعض تعطل أعمال نقل آلياتهم في حال غياب مدير النقل وعدم قدرتهم على إنهاء معاملاتهم في يوم واحد نظرا لعدم إعطاء صلاحيات التوقيع لأي من النائبين رغم أنها دائرة خدمية ويجب أن تتمتع أعمالها بالمرونة لتخفيف الأعباء على أصحاب المعاملات وعدم اضطرارهم إلى السفر والعودة مرات عديدة لإنهاء معاملاتهم ضمن المديرية.

بينما لفت سائقو النقل الخارجي وأصحاب سيارات النقل التي تريد الخروج خارج الحدود من معاناتهم من رحلاتهم المكوكية بين مديرية النقل والمحافظة للحصول على موافقة المغادرة مطالبين أن يتم اتخاذ إجراء توقيع الموافقة إما من المحافظ مباشرة أو من مديرية النقل لتخفيف الأعباء.

إضافة إلى قيام نقابة النقل البري عند حصول السائق على براءة ذمة من أجل تجديد ترخيص سيارته بتحصيل ٤ آلاف ليرة بموجب إيصالات مختومة من النقابة واستيفاء مديرية النقل مبلغ ١٥٠٠ ليرة براءة ذمة عن نفس السيارة وهذا يحتم على صاحب السيارة دفع براءة الذمة مرتين علما بأن كتاب وزير النقل ورئيس الاتحاد المهني يؤكد أن الرسم يستوفى بموجب إرسالية صادرة عن مديرية النقل يتم دفعها في صندوق المالية ويلغي تماما الإيصالات الصادرة عن النقابة.

بدوره أكد مدير النقل في السويداء موريس السيقلي أن مطابقة الوكالات بالقصر العدلي تتم عن طريق مندوب لدى مديرية النقل وهو قرار من وزارة النقل لضمان وثوقية الوكالة وعدم تزويرها أما التأخير في نقل الأضابير فهذا يعود إلى وجود أماكن بعض مديريات النقل في أماكن ساخنة لا يمكن إرسال موظف لجلبها أما ما يتعلق بمبلغ ١٥٠٠ فيتم اقتطاعه حسب إرسالية أما باقي المبلغ فهو بمثابة براءة ذمة للمالك ضمن نقابته وهي في النهاية تعتبر ضماناً وهي له ولمصلحته أما ما يتعلق بالنقل الخارجي فهذا قرار محافظة لا يمكن للمديرية تجاوزه وفي حال جرى تفويض مديرية النقل بالتوقيع منفردة يمكن عندها عدم إرسال مالك المركبة إلى المحافظة.

خريطة لـ«الوطن»: مشروع قانون يسمح للبلديات بالدخول للملكيات الخاصة لترحيل الأنقاض وتدويرها مجاناً

لجنة لدراسة تنظيم داريا وإدخالها ضمن مدينة دمشق

محمد منار حميجو

أعلن معاون وزير الإدارة المحلية لؤي خريطة أن مشروع قانون تدوير الأنقاض يدرس حالياً في مجلس الشعب في لجنة الإدارة المحلية، كاشفاً أن المشروع يسمح للوحدات الإدارية والبلديات بالدخول إلى الأملاك الخاصة لإزالة الأنقاض.

وعقدت وزارة الإدارة المحلية بالتعاون مع نقابة المهندسين والمفوضية العليا للاجئين دورة تدريبية للمهندسين حول موضوع فرز الأبنية وتقييم الإنشاءات في خطوة لتوسيع البرنامج التدريبي ليشمل أكبر عدد من المهندسين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح خريطة أن هذا المشروع يأتي لصالح المواطن، وخصوصاً أن هناك أشخاصاً دمرت أبنيتهم بشكل جزئي أو كلي ليس لديهم إمكانية لإزالة الأنقاض فكان المشروع المشار إليه لوضع الضوابط التي تسمح للبلديات بالدخول إلى الملكيات الخاصة، مضيفاً: المشروع يأتي في إطار حفاظ الدولة على أملاك المواطنين حتى الغائبين.

وأكد خريطة أنه سيكون هناك وفرة اقتصادية في إعادة استخدام هذه المواد بعد تدويرها بدلا أن تكون سببا في الضرر ولاسيما على التربة الزراعية باعتبار أنها ترمى في أمكنة تسبب ضررا نتيجة طبيعة هذه المواد، معتبرا أن هذا من ضمن مسؤولية الحكومة الاجتماعية تجاه مواطنيها في تقديم الخدمات لهم.

وكشف خريطة عن تأهيل ثلاثة آلاف منزل في محافظات دمشق وريفها وحلب والقنيطرة ودرعا واللاذقية في العام الحالي وأنه من المخطط أن يتم تأهيل أكثر من ذلك في العام القادم، موضحاً أن الوحدة الإدارية في المنطقة تحصي عدد المهجرين في المنطقة ليتم التنسيق مع المحافظة المسؤولة عن المنطقة لتنفيذ التأهيل.

وأضاف خريطة: التأهيل للمنازل لا يعني أن يعيدها كما كانت من إكساءات مميزة بل ما يتم تأهيله هي الأمور التي تساعد أصحابها على العودة، ضارباً مثلاً أن ما يتم تأهيله الأبواب والنوافذ والكهرباء وتمديدات صحية وغيرها من الأمور الضرورية.

ورأى خريطة أن تأهيل المنازل هو شق بسيط مما تقوم به الحكومة، مشيراً إلى أن العمل الأكبر هو الدور الذي تقوم به لجنة إعادة الأعمار في تعويض المتضررين من المواطنين.

وأوضح خريطة أن اللجنة تعوض المواطنين المتضررين بعدما ينظم ضبط شرطة ويرسل مع بعض الوثائق إلى المحافظة والتي هي بدورها تفرز الطلبات حسب حجم الأضرار والمنطقة ومن ثم يتم رفعها بجداول للوزارة ليتم الحصول على الموافقة لتعويض أصحابها.

وفيما يتعلق بتنظيم بعض المناطق التي عاد إليها الأمان مثل داريا بريف دمشق كشف خريطة أنه يمكن أن تدخل هذه المناطق ضمن المناطق التنظيمية ولاسيما تلك التي تشكل محيطاً حيوياً لمدينة دمشق وداريا لا تبعد كثيراً عن منطقة خلف الرازي والذي طبق عليها المرسوم ٦٦، مؤكداً أن هناك لجنة مشكلة من محافظتي دمشق وريفها لدراسة هذا الموضوع.

وأشار خريطة إلى أنه يمكن تطبيق المرسوم ٦٦ على باقي المحافظات مثل حمص إلا أنه لا يمكن إجبارها على تطبيقه، مؤكداً أن المشروع ناجح جداً وسيكون سيناريوهاً إضافياً في يد البلديات وذلك في إطار اختيار البيئة التشريعية المناسبة لتحقيق مصالح المواطنين.

وفيما يتعلق بتأهيل وتدريب المهندسين قال خريطة: الدورة تأتي في إطار تأهيل العاملين في الوحدات الإدارية وخصوصاً المهندسين حول فرز المباني، معتبرا أن هذا الفرز يساعد في إعادة الأعمار.

وأشار خريطة إلى المرسوم المتعلق بموضوع بإعادة ترميم الصحائف العقارية، مؤكداً أنه ما تم إتلافه من تلك الصحائف نسبتها قليل وهناك صور ضوئية للصحائف التي ظلت محفوظة.

وأضاف خريطة: مشهود للدولة أنها حافظت على تلك الصحائف ولو كان هناك تزوير بين الفينة والأخرى وهذا موجود في كل مكان.

من جهته أكد رئيس فرع مهندسي دمشق نسيب حديد أن نقابة المهندسين وضعت خطة ليكون لها دور في موضوع إعادة الإعمار، مشيراً إلى المؤتمر الوطني لإعادة الأعمار الذي عقد في كلية الهندسة المدنية وتم إلقاء محاضرات كثيرة إضافة إلى أنه أخذ حيزاً كبيراً لتأهيل المهندسين من كافة الاختصاصات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد حديد أن هناك دفتر شروط لموضوع تدوير الأنقاض، مضيفاً: لدينا مهندسون لهم باع في هذا الموضوع منهم من حصل على جائزة من رئيس مجلس الوزراء عماد خميس لنجاحهم في تدوير الأنقاض.

وفيما يتعلق بالدورة التدريبية أوضح حديد أنها جاءت بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتدريب المهندسين العاملين في الوحدات الإدارية، مشيراً إلى أن هناك أموراً تتعلق بالسلامة المهنية في مواقع العمل لابد أن يطلع عليها المهندسون عبر هذه الدورة.

وكشف حديد أن عدد المهندسين في دمشق ٢٤ ألفاً في حين هناك نحو ألفي مكتب هندسي، مؤكداً أن نسبة الذين هاجروا خارج البلاد قليلة جداً.

> حديد لـ«الوطن»: لدينا إمكانية لتدوير الأنقاض ومهندسون حصلوا على جوائز في هذا الموضوع

> حافظنا على الصحائف العقارية والمتلف منها قليل

المهاجر: نعمل على تأهيل المواهب وتوفير فرص العمل لهم في القطاع الخاص

٦٠٠ مصمم للأزياء في سورية.. بينهم أطباء ومحامون مشهورون

محمود الصالح

تعتبر مهنة تصميم الأزياء من المهن القديمة وتطورت عبر التاريخ وارتبطت بكل مرحلة من مراحل الحياة البشرية، وكان للسوريين باع طويل في مهنة تصميم الأزياء، حتى إن ملكة بريطانيا كانت تصمم فساتينها الملكية في دمشق ومن الدامسكو السوري ومن بعدها نساء «الذوات» في العالم.

اليوم « الوطن» زارت الجمعية السورية لمصممي الأزياء للتعرف على واقع هذه المهنة، التي بين رئيسها ماهر المهاجر أن الجمعية استطاعت تخريج عدد كبير من مصممي الأزياء وصل الآن إلى أكثر من ٦٠٠ شخص من الجنسين.

وأوضح المهاجر أن المتدربين ليسوا فقط من الباحثين عن مهنة معينة بل من الذواقين للفن الراقي الجميل منوهاً بأن في الجمعية أطباء ومحامون وخريجو جامعات باختصاصات مختلفة من بين أعضائها وهم من المشهورين في مهنهم ويعملون كهواة في هذه المهنة وليس بدافع الاستفادة المادية ودفعهم إلى هذه المهنة لمسة الإبداع والفن التي يمتلكونها ولذلك توجهوا إلى الجمعية لتطوير مهاراتهم ومواهبهم، لافتاً إلى وجود أعضاء من الجمعية أبدعوا في مجال تصميم الأزياء والبعض منهم اقترب من المستوى العالمي.

وشدد المهاجر على حاجة مصمم الأزياء إلى تسليط الأضواء إعلاميا على أعماله ليصل إلى الشهرة، مشيراً إلى أن هناك من بين خريجي الجمعية الذين وصلوا إلى مستوى رفيع خارج البلاد ومنهم من يدرس تصميم الأزياء في ألمانيا، موضحاً أنه خلال الأزمة الكثير من الخبرات المهمة في تصميم الأزياء ولكن استطعنا أن نعوض كل من خسرناه من خلال الوجوه الجديدة.

وعن الواقع الاقتصادي لمصمم الأزياء بين رئيس الجمعية أن راتب مصمم الأزياء في شركات القطاع الخاص يصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية شهريا وهناك حاجة كبيرة ومتزايدة لمصممي الأزياء والنافذة المفتوحة الآن هي معامل القطاع الخاص أما في القطاع العام فلا يوجد مصممو أزياء فيها.

منوهاً بأن هناك شركات عالمية عملاقة تعمل في تصميم الأزياء هي التي تضع الموضة وفق خطوط محددة ترتبط بشكل كبير بالأحوال العالمية، حيث نجد في السنوات الأخيرة تناقض كبير في الموضة ناتجاً عن الصراع بين دول العالم حيث نجد الجاكيت العريض مع البنطال الضيق وهذا يعطي صورة عن التناقض.

وتابع: إن مصمم الأزياء ينساق بشكل كبير وراء حاجة السوق وما يتطلبه ذلك، ونحن في سورية نعتمد التصاميم المتوازنة لذلك نجد إقبالا كبيراً على التصاميم السورية التي تجمع بين الموضة والروح الشرقية ما يمنحها حيوية كبيرة، اليوم هناك سيطرة كبيرة للموضة الغربية على كل الأسواق وفي بلادنا تعتمد صناعة الألبسة على ٧٥ بالمئة من التصاميم الأجنبية المنقولة عن النت أو القطع المستوردة وهناك ٢٥ بالمئة من إنتاج الألبسة المحلي يأخذ التصاميم من مصممين محليين.

وبين المهاجر أنه في عالم الأزياء يوجد موضة وهناك «صرعة» الموضة هي الحاجة التي يتداولها أغلب الناس وتستمر لفترة طويلة وهي تسمى خطوط الموضة أما «الصرعة» فهي لا تعيش كثيراً لأنها تبدأ وتنتهي خلال بضع سنوات وهي تحتاج إلى عنصر المغامرة لتنتشر في المجتمع وأكثر من يمثل هذا الجانب هم عنصر الشباب في مرحلة المراهقة. وهناك دور كبير للفنانين المشهورين في نشر الموضة حيث يقلد الناس إحدى الفنانات في لباسها.

وعن الحاجة لتحقيق الانتشار قال: يجب أن نشارك في عروض أزياء عالمية وأن نحصل على التغطية التلفزيونية وأن نشارك في برامج مسابقات كبرى، وهذا كله يحتاج إلى تكاليف كبيرة، مشيراً إلى قيام الجمعية بدورات مستمرة لكل من يمتلك الموهبة والرغبة ومدة الدورة ٣ أشهر ويتم منح الخريج شهادة تصدق من وزارة الخارجية وهناك ترحيب كبير في خارج القطر بحاملي شهادات تصميم الأزياء السورية أما في داخل القطر فإن المعامل تعتمد الخبرة أكثر من اعتمادها على الشهادة.

وأضاف: حالياً تسعى الجمعية إلى التعاون مع الأكاديمية الألمانية لتصميم الأزياء بعد الحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وقد وافقت الأكاديمية الألمانية على منهاج الجمعية وستقوم بمنح الخريجين شهادات الأكاديمية.

منشأتان صناعيتان جديدتان برأس مال ٦٠ مليوناً في درعا

درعا - الوطن

أكد مدير صناعة درعا المهندس عبد الوحيد العوض لـ«الوطن» دخول منشأتين صناعيتين جديدتين إلى سوق العمل في المحافظة.

وبين العوض أن رأس مال المنشأتين ٦٠ مليون ليرة سورية، الأولى تعمل بصناعة صحون الكرتون وأكياس الورق الخاصة بالمطاعم بطاقة إنتاج تبلغ في اليوم الواحد ٥ أطنان وعلى مدار العام ١٥٠٠ طن خلال وردية عمل واحدة، لافتاً إلى تأمين هذه المنشأة التي بلغ رأسمالها ٤٠ مليون ليرة والموجودة في مدينة الصنمين لـ٧ فرص عمل، وإلى أنها تسهم في تأمين حاجة المطاعم والفعاليات الغذائية الجاهزة من صحون الكرتون والورق التي عليها ضغط متزايد.

على حين أن المنشأة الثانية البالغ رأسمالها ٢٠ مليون ليرة سورية تعمل في صناعة تدوير البلاستيك وإنتاج الحبيبات التي تدخل في الصناعات البلاستيكية على اختلافها من خراطيم وصناديق وغيرها بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى ١٥٠ طن حبيبات، وتسهم هذه المنشأة المقامة في الصنمين أيضاً في الحفاظ على سلامة البيئة من خلال التخلص الآمن من المخلفات البلاستيكية الناتجة عن مختلف الاستعمالات، ولفت العوض إلى أن ترخيص وتنفيذ المنشآت في درعا في تحسن مستمر ويتنوع بما يتلاءم وواقع المحافظة واحتياجات السوق.

وعود الحكومة لتسويق الحمضيات ما زالت من دون تنفيذ!

الفلاح تحت رحمة التجار.. البيع بأسعار متدنية والتصدير ما زال وهماً!

طرطوس - الوطن

بدأت أصوات مزارعي الحمضيات في الساحل السوري ترتفع مطالبة بسرعة التدخل من الحكومة والفعاليات الاقتصادية لتسويق موسم هذا العام الذي بوشر بقطافه منذ فترة ويباع في أسواق الهال بأسعار لا تغطي التكلفة.

ومن خلال التواصل مع عدد من المزارعين المنتجين تساءلوا عن الإجراءات والخطوات التي وعدت الحكومة القيام بها في هذا الموسم بعد أن فشلت باتخاذها الموسم الماضي تحت حجج مختلفة، وأكدوا أن التحضيرات للتسويق ما زالت دون المستوى المطلوب بكثير.. ما يؤكد أن عملية التسويق الداخلي أو الخارجي ستكون شبه معدومة إلا إذا تم فتح خط العراق من الجيشين السوري والعراقي والذي يتطلع إليه وينتظره الجميع.

رئيس اتحاد فلاحي طرطوس مضر أسعد أوضح للوطن أن الاتحاد تابع الأمر مع المحافظ والاتحاد العام للفلاحين منذ فترة، وأنه سوف يتم قريباً عقد اجتماع بالمحافظة لتحديد الأسعار التأشيرية ولجان التسويق للبدء بالتسويق من المؤسسة السورية للتجارة علماً أن صنف (الماير) انتهى تقريباً والقطاف بدأ منذ نحو الشهر لأصناف الفرنسي وأبو صرة والساستوما.. الخ وتم ويتم البيع بأسعار متدنية.

بدوره أكد مدير مكتب الحمضيات المركزي التابع لوزارة الزراعة سهيل حمدان أن ما وصل إليه وضع الحمضيات حالياً وخاصة بعد صعوبة الوصول للأسواق العراقية وتراكم الإنتاج في الأسواق المحلية والانخفاض الكبير في أسعاره جعل المزارعين يبدؤون بإهمال هذه الشجرة المعطاءة، لكن وصول منتج الحمضيات السورية إلى الأسواق الخارجية بمواصفات مقبولة عالمياً ليس بالأمر الصعب في حال وجود تجار مصدّرين يسعون بحرفية لفتح أسواق خارجية للحمضيات السورية لأنها تتمتع بجميع المواصفات المطلوبة ويمكننا القول: إن زراعة الحمضيات حالياً تحتاج إلى دعم يصل إلى شجرة الحمضيات مباشرة وليس دعم المزارع بمبالغ مادية أو تخفيض أسعار مستلزمات الإنتاج المطلوبة.

> ٠,٠٧ كلفة إنتاج كغ الحمضيات في سورية وعالمياً دولار واحد

ويضيف حمدان قائلاً: لا بد من وضع رؤية إستراتيجية وخطط واضحة بمشاركة فعالة للجهات المعنية الحكومية والخاصة كافة توصف الواقع والحلول اللازمة من الناحية الزراعية والتسويقية والتصنيعية للحمضيات وتكون هذه الرؤية ملزمة لجميع المشاركين فور الانتهاء منها.. وتجميع مبالغ الدعم أو التعويض المادية التي توزع للمزارعين لتعود بالفائدة على الزراعة بشكل مباشر من خلال تقديم الدعم على شكل عيني وليس مادياً «تنفيذ شبكات ري متطورة – تأمين مستلزمات الإنتاج بكميات كافية وفائضة عن الحاجة من أسمدة ومحروقات وطاقة..».

وإضافة لما تقدم لابد من تنفيذ حملات سنوية مجانية ضخمة لمكافحة ذبابة فاكهة البحر الأبيض المتوسط من خلال تعليق المصائد واستخدام الفرمونات الحديثة والأساليب المتطورة المعروفة عالمياً، فذبابة الفاكهة تعد من أهم الآفات الحجرية على مستوى العالم والتي قد تعيق عملية تصدير الحمضيات إلى الأسواق العالمية مستقبلاً.. وتأمين الأسمدة اللازمة N-P-K وبالكميات الكافية والفائضة عن الحاجة منعاً لتحكم السوق السوداء بالأسعار كما يحصل حالياً.

وأتمتة أعمال سوق الهال لتقوم بدورها كوسيط فقط وليس كمحتكر أو تاجر يتحكم بالمنتج والمستهلك وبالتالي تخفيض فرق الأسعار بين سعر الجملة من المنتج وسعر المفرق لدى المستهلك والذي يتجاوز ١٠٠ بالمئة أحياناً، والتواصل مع الجهات المعنية لتشجيع إقامة مشاريع استثمارية لمراكز فرز وتوضيب مؤهلة حسب الشروط المتعارف عليها عالمياً بهدف تأمين منتج موضب وجاهز للتصدير حسب شروط الأسواق الخارجية ما يحقق قيمة مضافة كبيرة جداً تعود بالفائدة على جميع العاملين في هذا المجال من الإنتاج حتى التصدير، وأيضاً التواصل مع وزارة الصناعة لمعرفة واقع معمل العصائر المقترح إقامته في اللاذقية والذي وضع حجر الأساس له من أكثر من عام ونصف العام، حيث الدراسة الفنية منتهية وموافق عليها وجميع المؤشرات الاقتصادية فيها جيدة.

وختم حمدان بالقول: إن تكاليف زراعة وخدمة الحمضيات حتى باب المزرعة تعتبر من أخفض التكاليف مقارنة ببقية أشجار الفاكهة المثمرة في سورية، وحتى على المستوى العالمي فإن تكاليف إنتاج الحمضيات لدينا لا تتجاوز ٠,٠٧ دولار للكيلو غرام على حين متوسط سعر الحمضيات العالمي حسب أسواق الجملة العالمية هو دولار للكيلو غرام وبمقارنة بسيطة يمكننا تقدير المبالغ الضخمة التي لم نستطع الاستفادة منها حتى تاريخه وتضيع علينا في كل موسم.

نشير أخيراً إلى أن إنتاج الحمضيات في سورية يصل هذا العام إلى أكثر من ١,١ مليون طن منها /٢٥٠/ ألف طن في محافظة طرطوس والباقي في محافظة اللاذقية وبعض المحافظات.

شركة مساهمة مغفلة رأسمالها 4.004.000.000 ليرة سورية سجل تجاري رقم 5630
النبراس ALNIBRAS
Shareholding Company (Capital 4.004.000.000 S.P)
Commercial Registration No. 5630

دعوة إلى اجتماع الهيئة العامة لشركة النبراس المساهمة المغفلة

استنادا إلى أحكام النظام الأساسي لشركة النبراس المساهمة المغفلة وإلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم رقم 29 لعام 2011م.

يسر مجلس إدارة شركة النبراس المساهمة المغفلة دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة المقرر انعقاده في مدرج مشفى المدينة الطبية في جامعة القلمون في الساعة الحادية عشرة من ظهر يوم الأربعاء تاريخ 2017/11/22 م. لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1) سماع تقرير مجلس الإدارة للفترة من 2016/09/01. ولغاية 2017/08/31م. ومناقشته والمصادقة عليه وإقرار خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2) سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة، وعن حساب ميزانيتها، وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة ومناقشته، ومناقشة الميزانية الختامية للفترة من 2016/09/01م. ولغاية 2017/08/31م. والإقرار والمصادقة على التقرير والميزانية.
3) تعيين الأرباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة وبيان الإجراءات اللازمة لتسليم الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين.
4) المصادقة على قرار مجلس الإدارة بمنح تخفيض للرسوم والأقساط الدراسية في جامعة القلمون للطلاب المحالين من الأشخاص الاعتباريين المساهمين في شركة النبراس وذلك لتشجيع المساهمين الأفراد على تأسيس شركات فيما بينهم .
5) إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
6) انتخاب مدقق حسابات الشركة وتحديد أتعابه.

يعقد الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر من ظهر يوم الاربعاء تاريخ 2017/11/22 م. وفي حال عدم اكتمال النصاب في التاريخ المحدد أعلاه، تعتبر الهيئة العامة مدعوة للمرة الثانية في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم نفسه وفي المكان المقرر أعلاه ذاته.

يرجى من السادة المساهمين في حال عدم تمكنهم من الحضور إرسال تفويضات أو توكيلات للحضور والتصويت وفق أحكام قانون الشركات على أرقام الفاكس التالية:

0117834460 – 0117833990 وسيقوم مجلس الإدارة بالمصادقة على صحة هذه التفويضات.

ملاحظة : الدخول من باب المشفى الرئيسي حصراً.

رئيس مجلس الإدارة